# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/06/2012

## بمناسبة اليوم العالمي للأرشيف

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحدث مراكز جهوية للتاريخ

فتن العفاني

اختارت مؤسسة أرشيف المغرب اليوم العالمي للأرشيف الذي يصادف التاسع من شهر يونيو لتنظيم يوم دراسي، حيث تم خلال هذا اللقاء المنظم بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومدرسة علوم الإعلام، طرح نماذج مقارنة لتدبير الأرشيف بكل من فرنسا، ألمانيا وتونس، وكذا ببعض القطاعات الوزارية بالمغرب وبالأخص على مستوى المراكز الجهوية للأرشيف التابعة لوزارة العدل.

وأكد مدير مؤسسة أرشيف المغرب جامع بيضا، خلال هذا اليوم الذي احتضنت أشغاله المكتبة الوطنية بالرباط طيلة صباح يوم السبت الماضي، وحمل عنوان «أي تدبير للأرشيف بالمغرب في أفق الجهوية المتقدمة»، على الأهمية التي يضطلع بها الأرشيف في تاريخ البلد ومسار بناء دولة حديثة وعصرية، وإرساء مؤسسات على أسس صلبة، مبرزا أن الأرشيف يعني كل مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات والأمر يستدعي انخراط مختلف الفاعلين اعتبارا لما يطرحه تنظيم الأرشيف من رهانات كبرى لكونه يعد أحد ركائز ودعامات مواصلة الإصلاحات الديمقراطية والمؤسساتية التي باشرها المغرب.

وأردف قائلا «إن كل المرافق على اختلاف أنشطتها ومجالاتها لها صلة وثيقة بالأرشيف والرصيد الوثائقي، ومن استباق التفكير في كيفية تدبيره لأنه يرتبط ببناء مؤسسات الدولة والتي يجب إرساؤها على أسس صلبة».

ومن جانبه جدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، التذكير بانخراط المجلس في السياسة العامة المرتبطة بحفظ الذاكرة الجماعية والتاريخ والإرساء لمؤسسة الأرشيف والتي تندرج كلها ضمن إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مشيرا في هذا الصدد إلى برنامج التكوين الخاص بالأطر التي ستعنى بالتاريخ المعاصر للمغرب، معلنا في ذات الوقت عن إحداث المركز المغربي الذي ستؤول إليه هذه المهمة وذلك خلال شهر شتنبر القادم، فضلا عن إحداث متاحف جهوية للتاريخ والتي شرع المجلس قبل شهور في تنظيم ندوات جهوية بشأنها.

أما مدير مدرسة علوم الإعلام، حسن لمعلم، الذي وقع اتفاقية شراكة تجمع مؤسسة أرشيف المغرب مع مدرسة علوم الإعلام تهم التنظيم المشترك لحفل توزيع الجائزة السنوية للأرشفة والتي ترمو تشجيع البحث والتطور في مجال علوم الإعلام، فقد أشار إلى ضرورة الدفع بشكل حثيث في اتجاه إعمال اللامركزية على مستوى مأسسة الأرشيف على اعتبار أن المغرب يسير نحو إقرار الجهوية المتقدمة، مشيرا إلى مساهمة مدرسة علوم الإعلام في تكوين أطر مختصة في مجال الأرشيف .

ويشار إلى أن اللقاء عرف مشاركة عدد من المسؤولين المغاربة والأجانب المعنيين بالأرشيف إلى جانب مجموعة من الخبراء والأساتذة المختصين، حيث تناول مدير الأرشيف الجهوي بمراكش، عبد الرحيم مومن، تجربة المراكز الجهوية للأرشيف التابعة لوزارة العدل والحريات،كما تم تقديم عرض ألقته المفتشة العامة للأرشيف بالمديرية العامة للتراث بوزارة الثقافة بفرنسا، جنيفيف إيتيين، حول موضوع «شبكة الأرشيف العمومي بفرنسا:التنظيم العام والتطور الحالي». وتناول المسؤول بمصلحة الأرشيف الجماعي بإحدى الجهات بألمانيا، غونار طيسك، موضوع «تدبير الأرشيف وفق شروط التدبير الذاتي الجماعي، التشريع وتجربة ألمانيا» فيما قارب أستاذ الأرشيف بالمعهد العالي للوثائق بتونس، محمد صافي، موضوع «الأرشيف الوطني والجهوي في سياسة الأرشيف بتونس».

هذا وشهد اللقاء أيضا تقديم الخبير في مجال الأرشيف الأستاذ إدصالح لعرض تناول فيه موضوع «تدبير الأرشيف في أفق تطبيق الجهوية المتقدمة»، كما قدم مصطفى فياض أستاذ بمدرسة علوم الإعلام تدخلا طرح فيه عددا من الإشكالات التي ترتبط بسؤال «أي نظام لتدبير الأرشيف بالمغرب في أفق تطبيق الجهوية المتقدمة؟». وفي نفس الإطار قارب الأستاذ بمدرسة علوم الإعلام، عبد الإله بشر، في تدخل له موضوع «نحو شبكة مغربية لإعلام الأرشيف».

# الرميد: لن ننظر في قضية بنبركة الآن

خذل مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، من جديد، الاتحاديين، بعدما تشبث بأن قضية المهدي بنبركة ليست أولوية بالنسبة إلى وزارته. فقد أعلن الرميد، في جواب له هذا الأسبوع عن سؤال كتابي وجهه إليه حسن طارق، القيادي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: «من الناحية النظرية، أعتقد أن المغرب نهج نهجا وسطيا، حينما قرر أن ينجز الإنصاف والمصالحة، وأوكل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك الكشف عن حالات الاختفاء القسري، والتي تعتبر حالة المهدي بنبركة من بينها. هل يمكن لوزارة العدل أن تقوم بدور ما؟ لدينا أولويات، وليس لدينا، حاليا، وقت للتفكير». وذكر مصدر اتحادي أن السؤال الكتابي الذي وجه إلى وزير العدل كان يتضمن فقط استفسارا عن مآل قضية بنبركة، لكن وزير العدل «قرر، بعد أن أعاد تأكيده على عدم أولوية القضية بالنسبة إليه، أن يعوم النقاش ليشمل حالات الاختفاء بأكملها، وحماية الأشخاص من الاختفاء القسري».

## *منتدى فاس: تساؤلات ملحة بخصوص مآل "الربيع العربي"*

)من مبعوثي الوكالة: جمال شبلي ورشيد كروم (

فاس 10 يونيو 2012 /ومع/ بعد يوم الافتتاح الذي أمضاه المشاركون في فعاليات منتدى "إضفاء الروح على العالمية" بفاس مستكشفين "تجليات الكون" على ضوء رباعيات الشاعر المحتفى به عمر الخيام، كان المنتدى في يومه الثاني على موعد مع تساؤلات ملحة بخصوص مآل الربيع العربي .

تدخلات النخبة المشاركة في المنتدى عكست شبه إجماع حول ضرورة إعادة النظر في مصطلح "الربيع العربي" الذي تمخض عن حركات اجتماعية مختلفة المسارات وليس لها لون واحد، حيث تكررت خلال اللقاء عبارة "فصول ربيع عربية" عوض "الربيع العربي."

وحاول المتدخلون، خلال ندوة "بعد الربيع العربي: أي مستقبل"؟Â، تناول الموضوع بما يستلزمه من حس نقدي وموضوعية، خصوصا أمام "كثرة التعليقات حول الحدث، وفي غياب تفسيرات علمية" تمكن من توضيح الصورة حول التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية منذ انطلاقة ما أصبح يعرف ب"íœالربيع العربي."

وحسب المشاركين، فقد مكنت هذه الثورات العربية من "إعادة استكشاف مفهوم الكرامة"، رغم أنها سلكت منحى مأساويا في بعض البلدان كليبيا وسوريا.

الثورات العربية إذن ليست حدثا مفاجئا، يقول المتدخلون، ولعلنا أمام "نصف مفاجأة" كما وصفها البعض، لأن المؤشرات كانت موجودة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بالنظر إلى عدة عوامل أهمها الهشاشة في البنيان الاجتماعي وخنق الحريات، وهو ما شكل مجالا خصبا أمام اندلاع هذه الثورات، التي لا يزال مآلها في طور التشكل.

في هذا الإطار يذكر الباحث إدريس اليزمي بالتقرير الذي أنجزه، سنة 2004، خمسون باحثا عربيا حول التنمية البشرية في العالم العربية، والذي تضمن مجموعة من المؤشرات التي تنبئ باضطرابات مستقبلية، مركزا بالخصوص على عدم المساواة بين الرجل والمرأة وغياب الحقوق والحريات وإفلاس المنظومات التعليمية والتربوية، والضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الميزانيات.

ومن أجل التأكيد على أننا أمام "فصول ربيع عربية" أوضح السيد اليزمي، وهو أيضا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن بعض المجتمعات العربية "لم تكن خارج التاريخ" قبل الربيع العربي، مذكرا في هذا السياق بثورة غضب الشباب الجزائري سنة 1989، والانتقال الديموقراطي الذي عرفه المغرب من خلال الإصلاحات التدريجية والنقاشات الديمقراطية العمومية حول عدد من القضايا الحاسمة كما كان عليه الحال بالنسبة لمدونة لأسرة، لأن الديمقراطية "هي التدبير السلمي للمشاريع المجتمعية المختلفة."

وأمام "الانتظارات الجارفة" التي ولدتها هذه الحركات الاجتماعية "والتي لم يكن يعادلها سوى حجم الإحباط" خصوصا في أوساط الشباب، دعت أستاذة القانون الدولي السيدة آسية بنصالح العلوي إلى "بذل مجهود من أجل إبداع أكبر لفهم الإشكاليات والانتظارات المرتبطة بالتغييرات الحاصلة" بهدف "خلق بيئة ملائمة تمكن من معالجة القضايا المستعجلة."

كما تطرقت السيدة بنصالح العلوي إلى "آفاق الريادة" التي أفرزتها التغيرات الحاصلة، وهو ما يستدعي تحرك النخب التي تقع على عاتقها "مهمة توجيه" التحولات وتقديم أجوبة "واقعية" لها. ث / رك خ ش

محجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان

# الانتقالات الديمقراطية ببلدان شمال إفريقيا تطرح تحديات كبرى بخصوص تقوية ضمانات حقوق الإنسان وإعمال آليات العدالة الانتقالية

أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة، يوم السبت بالرباط، أن التحولات السياسية والانتقالات الديمقراطية التي تعرفها بلدان شمال افريقيا، قد طرحت تحديات كبرى بخصوص تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها وإعمال آليات العدالة الانتقالية.

وأوضح محجوب الهيبة في كلمة افتتح بها أشغال ندوة إقليمية حول موضوع « الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال افريقيا»، أن هذه التحديات المطروحة على مختلف الفاعلين والمعنيين من حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، تهم تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال إعمال آليات العدالة الانتقالية التي تتيح إمكانات العمل في اتجاهين متناسقين.

وأبرز في هذا السياق أن الأمر يتعلق بالعمل من أجل ضمان المصالحة الوطنية كهدف استراتيجي للأطراف المعنية وذلك بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي مع وضع ضمانات بعدم تكرار تلك الانتهاكات وخاصة منها التعذيب.

وأشار الهيبة إلى هذه التظاهرة الإقليمية، التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب، تشكل مناسبة لتعميق التفكير وتجديد النقاش التفاعلي بين الأطراف المعنية وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب.

وأوضح المندوب الوزاري أن القيمة المضافة لهذه الندوة تتمثل في كونها تحمل في طياتها طابع الخبرة والتجربة والحوار للتعريف بالآليات والمداخل الممكنة لتغيير الإصلاحات الكفيلة بالوقاية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بشكل عام والتعذيب على وجه الخصوص، مع التركيز على الآليات الدولية ذات الصلة ودعم التزام الدول المعنية بها وبالإصلاحات المؤسساتية المتعلقة بملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

واستعرض الهيبة بالمناسبة تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي انخرط فيها المغرب منذ نهاية التسعينيات والتي توجت بانشاء هيئة الإنصاف والمصالحة كمبادرة شجاعة لقراءة صفحة الماضي واستخلاص العبر من أجل توطيد البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون.

وأشار المندوب الوزاري إلى أن هذه التجربة تميزت باعتماد مقاربة تشاركية مكنت من تقييم وضعية ممارسة حقوق الإنسان في الماضي قبل أن تقدم تقريرا تضمن العديد من التوصيات والاقتراحات الرامية إلى نهج إصلاحات مؤسساتية وتشريعية لضمان عدم تكرار ما جرى.

ومن جهة أخرى شدد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان على أن دينامية الإصلاحات والأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة بفضل المشروع المجتمعي الحداثي الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد على توطيد دعائم دولة الحق والقانون، مكنت من مواصلة تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان واعتماد قواعد وآليات الحكامة الجيدة.

وأوضح في هذا الصدد أن أهم مرتكزات محاور هذا الإصلاح المندرج قد انصبت على إحداث وإنشاء عدة مؤسسات وآليات لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة.

وأضاف أن التّكتاب الملكي السامي لـ9 مارس 2011 شكل لحظة مفصلية ضمن مسار الإنتقال الديمقراطي بالمغرب، إذ رسم محددات ومرتكزات الإصلاح المؤسسي العميق والشامل من خلال الإعلان عن مراجعة دستورية.

وأشار في هذا السياق إلى أن الدستور الجديد الذي تم اعتماده عبر استفتاء حر ونزيه ووفقا لمنهجية تشاورية قد أعاد التأكيد على تشبث المملكة بقيم ومبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وذلك بتكريسه لسمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية ومنع جميع أشكال التمييز وتجريم التعذيب وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن جهته نوه إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعلاقة النموذجية التي تربط المغرب بجمعية الوقاية من التعذيب والتي تجسدت على أرض الواقع من خلال تنظيمهما المشترك لورشة عمل حول إعمال البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فبراير 2009 ومؤتمر رفيع المستوى حول دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من التعذيب بافريقيا في شتنبر 2011.

وأشار إلى أن المملكة شهدت خلال الفترة الفاصلة بين هذين اللقاءين تطورا ملحوظا في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، مشيرا في هذا السياق إلى المصادقة على الدستور الجديد الذي يعد ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات.

وأبرز اليزمي في هذا الصدد الثراء الكبير الذي ميز المشهد المؤسساتي الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. حيث نص القانون الأسمى على دستورية عدد من آليات حماية حقوق الإنسان من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والحكامة الجيدة والتقنين مثل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أو السهر على استقلالية العدالة كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أشار إلى أن الدستور الجديد منح المجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة وعمل على تعزيز استقلاليته وسلطاته حيث أضحى يضطلع بدور محوري في مجال التحكيم من خلال تلقي الشكايات الخاصة بخروقات حقوق الإنسان وبحثها.

وأكد أن مارك طومسون الكاتب العام لجمعية الوقاية من التعذيب وفرج فنش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الانسان من جهتهما على أهمية وجودة تعاون هاتين المؤسستين مع المملكة المغربية من أجل توطيد حقوق الإنسان. منوهين في هذا السياق بالتطورات المهمة التي قطعها المغرب في هذا المجال.

ونسعى الندوة الإقليمية إلى مواكبة الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي انخرطت فيها دول شمال افريقيا من خلال توفير إطار لتبادل وتقاسم التجارب المقارنة والوقوف عند الممارسات الفضلى ذات الصلة بالموضوع مع التركيز على إمكانيات تقوية وتدعيم الإصلاحات للوقاية من وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب، مع توجيه اهتمام خاص إلى الآليات الدولية المتعلقة بمنع التعذيب والوقاية منه.

كما تروم تحسين ترجمة المعايير الدولية الخاصة بهذا المجال إلى سياسات وطنية ملموسة للوقاية من التعذيب بهدف دعم التزام الدول بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة للوقاية من التعذيب بما في ذلك ملائمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الانسان في المجال.

ومن جهة أخرى، يتطلع المشاركون من خلال برنامج عمل الورشة الإقليمية إلى تحسين التعاون بين دول شمال افريقيا ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة ولاسيما مع لجنة مناهضة التعذيب والهيئات المنبثقة عن البروتوكول الاختياري والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الانتهاكات وتشجيع زيادة الانتزام بالبروتوكول الاختياري والتصديق عليه وتنفيذه.

ويشارك في هذا اللقاء الدولي ممثلون عن الهيئات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وجمعيات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا ومصر. وخبراء هيئات وآليات الأمم المتحدة وخبراء. وممثلون عن جمعيات ومنظمات غير حكومية دولية متخصصة في حقوق الإنسان ولاسيما الوقاية من التعذيب.

إلى جانب باحثين وأكاديميين مرموقين.

وينضمن برنامج عمل الندوة الإقليمية التي تنظم على مدى يومين ثلاث جلسات عمل تتمحور حول « معالجة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية» و«الإصلاحات الدستورية والتشريعية» و«الوقاية من التعذيب بين القانون الدولي لحقوق الانسان والآليات الوطنية».

## محجوب الهيبة : الانتقالات الديمقراطية ببلدان شمال افريقيا تطرح تحديات كبرى

أكد المندوب الوزاري لحقوق الانسان السيد محجوب الهيبة ، يوم السبت بالرباط، أن التحولات السياسية والانتقالات الديمقراطية التي تعرفها بلدان شمال افريقيا، قد طرحت تحديات كبرى بخصوص تقوية ضمانات حقوق الانسان والنهوض بها وإعمال آليات العدالة الانتقالية.

وأوضح السيد محجوب الهيبة في كلمة افتتح بها أشغال ندوة اقليمية حول موضوع « الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال افريقيا »، أن هذه التحديات المطروحة على مختلف الفاعلين والمعنيين من حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، تهم تقوية ضمانات حقوق الانسان والنهوض بها من خلال إعمال آليات العدالة الانتقالية التي تتيح إمكانات العمل في اتجاهين متناسقين.

واستعرض السيد الهيبة، بالمناسبة، تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي انخرط فيها المغرب منذ نهاية التسعينيات والتي توجت بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة كمبادرة شجاعة لقراءة صفحة الماضي واستخلاص العبر من أجل توطيد البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون.

ومن جهته، نوه السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالعلاقة النموذجية التي تربط المغرب بجمعية الوقاية من التعذيب والتي تجسدت على أرض الواقع من خلال تنظيمهما المشترك لورشة عمل حول إعمال البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فبراير 2009 ومؤتمر رفيع المستوى حول دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من التعذيب بافريقيا في شتنبر 2011.

وشدد السيدان مارك طومسون الكاتب العام لجمعية الوقاية من التعذيب وفرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الانسان، من جهتهما ، على أهمية وجودة تعاون هاتين المؤسستين مع المملكة المغربية من أجل توطيد حقوق الانسان، منوهين في هذا السياق بالتطورات المهمة التي قطعها المغرب في هذا المجال.

# تقرير اليوم الاول من مهرجان مكون دادس العاشر

شعار 20 فبراير إرادة نضال و أمل التغير، تم يوم امس افتتاح فعاليات المهرجان. في الفترة الصباحية و بعد الزوال، تمت مناقشة موضوع جبر الضرر الجماعي: الحصيلة والأفاق على شكل مائدة مستديرة بتاطير من ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و ممثل المنتدى المغربي من اجل الحقيقة و الإنصاف. مع تسجيل غياب ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثل القطب الجمعوي للتنمية الديمقراطية للجنوب الشرقي والجمعيات المستفيدة من برنامج جبر الضرر الجماعي رغم توصلهم بدعوات من طرف الجمعية. و قد استهل المسير النقاش بالتذكير بالمصطلحات الأساسية المفرزة لبرنامج جبر الضرر الجماعي، بعد ذلك أعطيت الكلمة لممثل المنتدى المغربي من اجل الحقيقة و الإنصاف الذي أعطى تفسيرا دقيقا في الموضوع استجاب معها الحضور. وبعد ذلك استفاض ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في إثراء الموضوع بالإحاطة إلى جميع جوانبه الحقوقية، تلت ذلك مداخلات قيمة من الحضور زادت الموضوع غنا و كانت أمسية ساخنة بامتياز، كانت فيها الاستفادة للجميع ...

# لجنة دولية لجمعية سكان جبال العالم تقوم بزيارة للمعتقلين جمال واسو والحسين آيت بها بسجن ورزازات

حلت لجنة دولية لجمعية سكان جبال العالم بورزازات يوم 31 ماي 2012، مباشرة بعد انتهاء أشغال اللقاء الذي نظمه فرعها بالمغرب يوم 25 و 26 مايو 2012 بإفران حول "قانون الجبال".وذلك للقيام بزيارة خاصة إلى سجن ورزازات لتفقد أحوال المعتقلين جمال واسو والحسين آيت بها، الناشطان الجمعويان بالمنطقة، خصوصا بعد خوضهما لإضراب عن الطعام دام 15يوما. تشكلت هذه اللجنة من أعضاء المكتب الدولي للجمعية الكائن بباريس (فرنسا) و أعضاء من المكتب الوطني الكائن بمكناس ومن المكتب الجهوي "الأطلس الصغير" الكائن بتنغير. وتأتي هذه الزيارة تعبيرا عن التضامن اللامشروط مع المعتقلين بعد أن حكم عليهما بسنتين سجنا نافذا وغرامة مالية (5000 درهم)، وقد تم تعليق الإضراب عن الطعام نتيجة الزيارة التي قامت بها لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (الفرع الجهوي للجنوب الشرقي) حيث قدّمت للسجينين وعود بدراسة ملفهما بجدية والعمل على توفر شروط المحاكمة العادلة لكن دون ضمانات تذكر. وحسب رئيس فرع نفس الجمعية بالأطلس الصغير فإن اعتقال نشطاء الجمعيات يدخل ضمن التضييق على الحريات الفردية والجماعية واعتبره خرقا سافرا للدستور المغربي الجديد، الذي جاء حاملا لترسانة قانونية تحمي حقوق الأفراد والجماعات والذي أكد على ضرورة توفير شروط المحاكمة العادلة. كما سبق لأسرتي الأستاذين المعتقلين أن استغربتا في بيان لهما من الكيفية التي تم بها اعتقالهما و الطريقة التي تم بها تحرير المحاضر التمهيدية لدى الضابطة القضائية بمركز الدرك الملكي بتنغير، وأدانتا كل أطوار هذه المحاكمة التي جاءت خارج جميع الضمانات و الضوابط القانونية. ولم يقتصر الأمر على الاعتقال التعسفي بل لازالت الأسر تعاني من مضايقات وحرمان من أبسط الحقوق التي يكفلها القانون، إذ حكت أم المعتقل جمال واسوا أنها تعرضت لاستفزاز من أحد موظفي جماعة تاغزوت نايت عطا، الذي مزق شهادة التكفل العائلي التي هيئتها لاستكمال ملف زوجها الذي كان مهاجرا سابقا بفرنسا تقاعد بسبب المرض. وقد أقدم على هذا التصرف فقط لأن الوثيقة تتعلق بهذا المعتقل.

بعد وصول الوفد إلى مدينة ورزازات، توجه مباشرة إلى المحكمة لمقابلة الوكيل العام الذي استقبله في مكتبه وذلك لاستكمال الإجراءات الخاصة بالزيارة. ولما حصل الوفد على الموافقة شريطة أن تكون زيارة حبية فقط وليس إجرائية توجه نحو السجن الذي لا يبعد عن المحكمة حيث استقبل من طرف مديره بكل مسؤولية وحرارة. وبعد حضور المعتقلين بين عائلتهما، الثانية، الجمعوية "ساكنة الجبال " كانت معنوياتهما مرتفعة حيث أحسا بمساندة الجميع لهما في محنتهما.

للإشارة فالمعتقلين من بين الأعضاء الفاعلين في جمعية محلية منخرطة في جمعية سكان جبال العالم فرع الأطلس الصغير لجعل العمل الجمعوي موحدا في الجبل ومتصلا بالعالم كله ومن أجل تبادل التجارب وتعميم الفائدة. و ساهما بشكل كبير في خروج هذا الفرع إلى الوجود. خدمة لأهداف نبيلة تسعى في مجملها إلى الدفاع عن حقوق الساكنة الجبلية من أجل تطوير وتحسين ظروفها المعيشية وذلك بطرق مشروعة يخولها القانون وفي إطار مبادئ جمعية سكان جبال العالم التي تشكل السلمية و الوساطة قاعدتيها الأساسيتين. وعرف تأسيس هذا المكتب الجهوي مقاومة شرسة منذ البداية من طرف السلطات المحلية بعد أن تم رفض تسلم ملف الجمعية بشكل قاطع، بعد جمع عام أول احتضنته إحدى الجمعيات التنموية بالمنطقة، "جمعية تنكرا للتنمية الشاملة بغليل"، وبعد استنفاذ جميع المحاولات المبنية على التواصل، اضطر ت اللجنة التحضيرية إلى إعلان الجمع العام الثاني بمقر البلدية بتنغير واستغرق الحصول على وصل الإيداع شهورا. مما يدفع للتساؤل عن أسباب استهداف هذه المنظمة النابعة من المجتمع المدني.

هذا وفي طريق الوفد الى مدينة تنغير قام بزيارة إلى ساكنة إميضر للاستماع إلى مطالبها والوقوف على حيثيات قضيتهم وتدارس الحلول الممكنة. والتقى بمناضلي جبال ألبان الذين تطرقوا الى جميع التفاصيل في قضيتهم.

بتنغير وصبيحة الجمعة 01 يونيو2012، توجه الوفد لمقابلة السيد عامل الإقليم، تبعا لطلب أرسلته الجمعية "الفرع الجهوي" من قبل لبرمجة المقابلة في ذات اليوم، لكن ذلك لم يتم. وكان جواب أحد المسؤولين بأن الطلب لم تتم دراسته من طرف السيد العامل.

وانتهت الزيارة بتقديم شريط وثائقي تحت عنوان "مقبرة الأحياء"**la cimetière des vivants**" بفندق بوكافر بألنيف والذي يحكي على معانات المهاجرين بدون وثائق إقامة، بالديار الفرنسية بالخصوص.

عن الكاتب العام لجمعية سكان جبال العالم فرع الأطلس الصغير

# خيط جديد في المؤامرة الحكومية ضد الأطر العليا المعطلة .. المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدلي بمعلومات فاضحة لسلوك الحكومة

**محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان : الأمانة العامة للحكومة لم تتوصل من الحكومة بملف الأطر العليا المعطلة المعنية بمحضر يوليوز .. و رئيس الحكومة لا يرد على مراسلات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملف المعطلين**

أخيرا خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان من صمته، ليكشف عن معلومات هامة في ملف الأطر العليا المعطلة المعنية بمحضر يوليوز 2011، الموقع بين تنسيقيات هذه الأطر و ممثلي الحكومة في 20 يوليوز 2011، بتدخل و وساطة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. فهذه المؤسسة الرسمية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي اضطلعت في ذلك التاريخ، بدور الوساطة لحل الأزمة بين الحكومة و الأطر العليا المعطلة، ظلت ساكتة بينما عمدت الحكومة الحالية ( برئاسة بنكيران ) إلى الانقلاب على المحضر الذي التزمت به الدولة من خلال حكومة عباس الفاسي، و الذي يقضي بإدماج الأطر العليا في أسلاك الوظيفة العمومية. و قد زعم بنكيران و وزراء من حكومته أن المحضر غير قانوني، و هو طعن لا ينقص من قانونية المحضر، و علاوة على ذلك لا يعفي الدولة من التزامها حتى و لو وقعت على محضر غير قانوني فتلك مسؤوليتها و العقد شريعة المتعاقدين.

و بينما انصرم وقت آخر من أعمار الأطر العليا المعطلة، التي ترى شبابها يُستنزف في الشوارع و تحت هجمات القمع و في أجواء القلق على المصير و انتظار جهات مسؤولة لا تحترم وعودها و التزاماتها، غاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان من المشهد، فلم يقم بإدانة القمع العنيف المتعارض مع حقوق الإنسان و مع الفصل 22 من الدستور، كما أن المجلس لم يقف موقف حقوقيا جديرا به، لكونه تخلى حقا عن الأطر العليا المعطلة، فلم يدافع عن المحضر، و بذلك تتبخر ضمانة أخرى من ضمانات الدولة للمعطلين الشباب. لكن و أمام الانتقادات الموجهة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اضطر لكي يكشف على لسان أمينه العام محمد الصبار، بأن الحكومة لم تعرض أبدا ملف الأطر العليا المعطلة ( محضر يوليوز ) على الأمانة العامة للحكومة لإبداء الرأي فيه، بخلاف ما زعمته الحكومة و في المقدمة رئيسها بنكيران الذي هو في نفس الوقت الأمين العام لحزب العدالة و التنمية. و هكذا تتلاشى مرة أخرى مصداقية الحكومة و الحزب، و حلفاء الحزب في الحكومة الذين تحولوا إلى مجرد عجلات احتياطية، و الحال أنه كان عليهم و خصوصا حزب الاستقلال أن يقف بالمرصاد لتراجع بنكيران عن الالتزام بمحضر يوليو الموقع في عهده من لدن الدولة، و الذي يجب احترامه و احترام مبدإ استمرار الدولة و التزاماتها مع المواطنين و مع الهيئات و مع الجهات الخارجية. لقد كان لقضية كهذه أن تثير معارضة قوية في وجه بنكيران، غير أن حزب الاستقلال و الأحزاب الأخرى صمتت أو أصيب موقفها بالوجل و الارتباك. فلماذا لم يهدد حزب الاستقلال بالانسحاب من الحكومة ؟ و لماذا لم يخرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الرأي العام للرد عن تصريحات و مزاعم بنكيران و العديد من وزرائه ؟ لماذا لم يدافع عباس الفاسي عن التاريخ و عن المحضر الذي تم توقيعه في عهده، أو على الأقل كان عليه أن يعترف بخطئه إذا ما ارتكب خطأ و يعتذر للأطر العليا المعطلة و للشعب المغربي، و يقف إلى جانبهم كي تقوم الدولة بمعالجة الخطإ لصالح الأطر العليا و ليس على حسابهم، باعتبار أن الدولة هي الضمان ..

الأدهى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي فضل التعامل مع الحكومة عبر قنوات الإدارة، كشف على لسان أمينه العام محمد الصبار، بأنه راسل رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، غير أن رئيس الحكومة ظل يتجاهل مراسلات المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لم يجب عنها. بطبيعة الحال، لا يمكن للمجلس أن يفتري على الحكومة ورئيسها كما أن المراسلات الإدارية جميعها توثق و تؤرشف وفق أرقام و تواريخ الإرسال. و بالتالي فهذا التعامل من لدن مؤسسة رئاسة الحكومة يكشف عن عدة أمور :

– أولا، هناك تجاهل مقصود لملف الأطر العليا المعطلة و استخفاف بهذه الفئات التي تعد بالآلاف من أبناء الشعب المغربي، و لو كان الأمر يتعلق بواحد فقط من أبناء الطبقة الحاكمة لهرعت الحكومة بأسرها لخدمته.

– ثانيا، هناك موقف مع سبق الإصرار على خرق التزام الدولة مع الأطر العليا المعطلة و ضرب المحضر و القانون عرض الحائط.

– ثالثا، لم يُجب رئيس الحكومة عن مراسلات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما أنه و بعض وزرائه زعموا بأن ملف الأطر العليا المعطلة تم عرضه على الأمانة العامة للحكومة في حين أن ذلك لم يتم ( فكيف يسمى هذا ؟؟ ). المهم أن هذا السلوك يفقد الحكومة مصداقيتها، و يؤكد مصداقية قضية الأطر العليا المعطلة المتشبثة بمحضر 20 يوليو الذي التزمت به الدولة، و سرى به العمل لعدة أشهر قبل و بعد تنصيب حكومة بنكيران، و صار في جميع الأحوال حقا مكتسبا بحكم الممارسة العملية.

– رابعا، إن السيد محمد الصبار ( الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان )من حقه أن يستغرب عدم رد رئيس الحكومة عن مراسلاته في ملف المعطلين. لكن ذلك يؤكد ثقافة الشفوي التي تطغى على رئيس الحكومة، وعلى وزراء العدالة و التنمية عموما، فهم يقولون أي شيء لينقضوه بعد حين، و معظم التصريحات المهمة تجري في الحيز الشفوي. و هذا الأسلوب أيضا تم التعامل مع ملف الأطر العليا المعطلة، إذ ليس هناك قرار مكتوب في قضيتهم و قضية المحضر الذي يدافعون عنه.

– خامسا، ليكن في علم السيد رئيس الحكومة و غيره أن المسؤول ملزم بالجواب عن أي طلب أو شكوى أو رسالة موجهة إليه من لدن المواطن. و هذا ما يجري في البلدان الديمقراطية، حتى أن مواطنين مغاربة كلما وجهوا رسائل إلى رؤساء أو مسؤولين ببعض الدول مثل فرنسا أو غيرها، تلقوا الجواب بشكل طبيعي، و كثيرا ما يكون معهم الحق فيحرزون عليه دون تكلف عناء التنقل و الغدو و الرواح بين مكاتب الإدارات.

– سادسا، أن يقوم الحكومة بالترويج لمعلومات مختلقة، و يقوم الناطق الرسمي بالترويج لها، و يتم اعتماد تلك المعلومات غير الحقيقية لبناء قرار ضد الأطر العليا المعطلة، و هو بالمناسبة مجرد قرار شفوي غير معلل، فهذا في الحقيقة يبرهن عن حقيقة الحكومة الحالية، و الأدهى أنها حكومة تقدم نفسها كحكومة قانون و حكومة إصلاح !

أخيرا، إن المعلومات الجديدة التي كشف عنها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، و لو بشكل متأخر نوعا ما، تعطي المصداقية لنضالات الأطر العليا المعطلة، و تدعم قانونية المحضر، و تؤكد حقهم في الإدماج المباشر و الفوري و على الحكومة أن تسارع إلى ذلك و إلى تعويضهم عن المدة التي انصرمت دون أن تقوم الحكومة بتنفيذ مقتضيات المحضر، الملزم للدولة. بل إنه و الحالة هذه، من المفروض أن تصبح أكثر من ذي قبل، قضية " محضر يوليوز " قضية رأي عام، لا قضية مجموعة من الأطر المعطلة وحدها. فقضية المحضر تعري شعارات الحكومة في مجالات القانون و الديمقراطية السياسية و الإصلاح الاجتماعي

# حصانة العسكري ضد المدني

هشام عابد– باحث في الفكر الإصلاحي

حصانة العسكري ممن؟ ولماذا الحصانة أصلا؟ وإلا فإن الطبيب عليه أن يحضى بنفس الحصانة حين يسقط في الأخطاء الطبية..! والمهندس عليه أن يحضى بالحصانة حين تسقط العمارات على رؤوس ساكنيها..! والمحاسب المالي حين يقع له خطأ أو سهو يساوي الملايين والملايير..! وهل يسمح لنا الأرشيف التاريخي للعسكر بالمغرب بمزيد من الحصانة..؟ وما موقع الدستور "الجديد" من حصانة العسكر "القديمة"..؟

سنحاول إضاءة الموضوع على هامش "النقاش الوطني" الذي فتح حول المسودة أو التصور المقدم حول حصانة العسكر...

*على المستوى الدستوري والقانوني..؟

لا يمكن للشعوب أن تتراجع في تطورها الحضاري والقانوني والمدني، فالدستور هو الناظم الأساسي الذي تتفرع منه كل الحقوق الأخرى. إذ لم يعد مقبولا ونحن في الألفية الثالثة أن تظل المؤسسة العسكرية فوق الدستور، فالمفروض أن تخضع أعمالها وسياساتها كأي مؤسسة عمومية للمراقبة والمحاسبة. فلا شيء يمكنه أن يبقى "طابوها" خارج المؤسسة التشريعية بأي وجه من الوجوه في الدول التي تعتبر نفسها منتمية لنادي الدول الديمقراطية.

ونتسائل، من فوق الآخر القانون أم العسكر؟ بالطبع..! القانون فوق الأشخاص وفوق المؤسسات جميعا، هو روح الدولة وسر استمرارها وقوتها، ومن هذا الباب فالحديث عن الحصانة المطلقة أو شبه المطلقة هو غباوة مطلقة تؤسس لتسيب وجرائم حرب مطلقة في المستقبل.

وإلى أي حد تخالف هذه المادة النصوص والقواعد الدستورية والدولية؟ من جهة قانونية فإن تعارض المادة السابعة من مشروع قانون ضمانات العسكريين مع الدستور المغربي، يتجلى في مخالفتها لأحكام الفصل 7 من الدستور والذي ينص على أن "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له."

ومن ناحية أخرى سقط القانون الذي يتوخى الحصانة للعسكر في ازدواجية مفضوحة للقانون في ما يتعلق بالداخل والخارج أي البعد المحلي والبعد الدولي؛ من حيث هناك احترام للضوابط القانونية بالخارج مقابل السكوت عنها خلال تأدية مهامهم بالوطن... ما معنى هذا دستوريا؟ معناه أن المدني في خطر، وأن الذي من المنتظر فيه الحماية يصبح مصدر تهديد حقيقي. وهو ما يؤكد أيضا أنه دستور جديد لكن بـ"نيات قديمة..."

لا يمكن الاعتراض على توفير الحماية للعسكريين أثناء ممارسة مهامهم لكن دائما في إطار الضوابط والقوانين المحلية والدولية. كما ولا خوف من النقاش اليوم حول" المادة 7" الذي ليس أكثر من دليل على الوضع الصحي والديمقراطي الذي على البلاد أن تعيشه في ظل "العهد الجديد"، وما بعد الدستور الجديد، وما بعد "20 فبراير" والربيع العربي... إذ علينا اعتباره أمرا يدخل في إطار الإرادة الجادة للدولة من أجل التغيير. وعلى المادة 7، أن تكيف وتعدل لإزالة أي تناقض ونشاز في المعزوفة الدستورية ولتتناغم مع باقي بنود الدستور...

*على المستوى الحقوقي والمدني..؟

التدخل العسكري في أحداث الريف 1958-1959، التدخل العسكري سنة 1965 بعد فرض حالة الاستثناء، تدخل عسكري بالدار البيضاء سنة 1966 وتكليف المؤسسة العسكرية باستتباب الأمن فيها، تدخل الجيش خلال إضراب 1981 بالدار البيضاء وفاس ومراكش، أحداث تطوان ومدن أخرى سنة 1984...

لا يمكن مناقشة هذا القانون إلا على ضوء استحضار مثل هذه السنوات والأحداث؛ أحداث كان سببها استئساد وحصانة العسكري ضد المدني الأعزل. كما واستحضار تضحيات المجتمع المدني خلال سنوات الرصاص، والتي أوصلت اليوم إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة على اعتبار أن المساءلة هي قمة المدنية والديمقراطية والتحضر... كما ويجب ألا تغيب بأي حال من الأحوال سلامة المدني أمام حصانة العسكري لسد أي باب ممكنة لاستمرار أو تكرار انتهاكات الماضي.

لا يمكن إذن بأي حال ونحن في غمرة النقاش حول حصانة العسكر، تغييب استحضار الأحداث المؤلمة التي عرفها المغرب، والتي تم خلالها تسجيل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلفت آثارا سلبية عميقة مست العديد من المدنيين جسديا وماديا ومعنويا. ومن هنا لا يمكن بأي حال ممارسة الاستمرار في انتهاكات لحقوق الإنسان وخرق القوانين، تحت طائلة مبررات من قبيل احترام قواعد الطاعة والانضباط العسكري!..

كما ويجب الاعتراف من جهة أخرى بمدى أهمية إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفرضه كطرف في النقاش الدائر، إلى جانب محاولة استكمال ورش تجسيد توصيات الإنصاف والمصالحة وورش تجديد الشراكات مع الأوربيين في إطار الديمقراطية...

كل ذلك في إطار تعزيز العدالة الانتقالية كمراقب وداعم ومشارك أساسي في صناعة المشهد الديمقراطي والدستوري والقانوني والحقوقي، ويدخل في هذا الباب تثمين الجهد الذي قام ويقوم به البرلمانيون والهيئات الحقوقية والطاقات الفكرية والباحثون والمهتمون بالشأن العسكري والأمني من أجل ملأ الفراغات الممكنة لعلاقة العسكري بالسياسي والمدني والدستوري ومن ثم دسترة دوره وتقنينه وأنسنته وجعله منسجما مع الدولة محليا ومع المنتظم الدولي خارجيا...

إن استحضار سنوات الرصاص والأرشيف المغربي للمجتمع المغربي في علاقته بالمؤسسة العسكرية يجعلنا نقول لا لقبول هذه الحصانة للمؤسسة العسكرية لا المطلقة ولا شبه المطلقة وإلا فإن الشعب المغربي سيصبح بين عشية وضحاها مرهونا بين يدي هذه المؤسسة التي تعلل تدخلاتها كيفما كانت متجاوزة وخارقة للقانون بقانون الطاعة وتنفيذ الأوامر..! وعلى العموم فـ"حقوق الإنسان" في الدول التي تحترم نفسها هي خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها بأي حال وتحت أي ذريعة...

*الحصانة مصدر الفساد..؟

ارتبط تاريخ المؤسسة العسكرية بالمغرب بالعديد من الخروقات المالية والفساد في تدبير مـــال الجـــيش والتكـــاليف الباهضة التي تستنزف مالية الدولة من خلال المشتريات والنفقات العسكرية، والبنزين والصفقات العسكرية. وتتمثل هذه التجاوزات أيضا في استثمارات خيالية من طرف الجنرالات وذويهم في أراضي وعقـــارات، بيـــوت وقصـــور ومحلات تجارية وشقق فاخرة، ومعامل ومزارع ومدارس ومجوهرات وسيارات فاخرة كثيرة، وسفن بالمناطق الجنوبية، وحسابات بنكية خيالية بدول الخليج وغيرها، واستعمال بنزين الجيش في جـــل المشـــاريع الشخصـــية الموجـــودة محليا...الأمر الذي مثل على مدى سنوات البقرة الحلوب التي تدر الأموال الخيالية على من يرأسها.

والكل يعرف ما فعله ويفعله كبار العسكر بعيد الانقلابين العسكرين الأول والثاني، حيث فتح الملك الراحل أبواب المال والتجارة والاغتناء والريع على مصراعيها للجيش عسى أن ينأى بنفسه عن السياسة وأمور البلاد، مما أطلق يد كبار الجنرالات لنهب والاستيلاء على خيرات البلاد بدون رقيب ولا حسيب مما عاد ويعود بكـــثير مـــن الفســـاد والتخريب على البلاد بعيدا عن كل إرفاق للمسؤوليات بالمحاسبة والعقاب.

لم يقتصر الأمر على كل هذا بل انتقل الأمر في إطار هذه الحصانة الظالمة، إلى الشطط في استعمال السلطة والنفـــوذ، والاعتداء والتطاول على أراضي وحقوق الغير، كما والتهرب من الضرائب واستغلال النفوذ في القضايا والمنازعات مع المدنيين...

وما دمنا في زمن المحاسبة والمراقبة لماذا لا يتم وقف هذا النزيف وفتح تحقيقات في هذا الباب؟ لمادا لا تراجع ثـــروات هؤلاء الجنرالات الخيالية وثروات أقاربهم و زوجاتهم و أبنائهم، و طرح سؤال: من أين لك هذا؟

على المؤسسة العسكرية أن تتحدث في سياق المواكبة التقنية وفي سياق العلاقة مع الوطن والشعب، وسياق الانضباط للدستور والقوانين، وعلى مستوى فرض حكامة أمنية، وعلى مستوى ضبط العلاقة فيما بين الانضـــباط، الطاعـــة، الولاء، والتنفيذ، من جهة والمساءلة وعدم الوقوع في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخرق القوانين من جهـــة ثانية.

*جدلية العسكري والمدني..؟

ويضل أهم سؤال مطروح على المغاربة جميعا هو هل الجيش جزء من الشعب وليس كيانا غريبا أو معزولا عن الشعب..؟ هل هو من الشعب وإلى الشعب كمؤسسة أم أنه فوق الشعب؟ وإذا وقع ما لا يحمد عقباه ماذا سيكون "موقفه"؟ هل سيبقى على الحياد؟ وإلى أي الجانبين سيقف؟

أم هو أداة تحميه وتهدده في نفس الآن؟ ومتى يتوقف أن يكون أداة في يد الدولة... وينتقل لحماية الوطن؟

هذه الأسئلة والتقاطعات هي التي تحدد المواقف والقوانين والتنظيمات العسكرية في الدول... وعلى حسب النظرة والهدف تكون القوانين والمواقف...

والصراع حول الحصانة، "حصانة العسكري"، هو صراع يدخل في إطار الجدال والتجادب التاريخي بين الدولة والمجتمع حول المؤسسة العسكرية؛ فبقدر ما هي قريبة من المجتمع وجزء منه وتنبثق منه وتعمل لصالحه، فإننا نكون بذلك بصدد الحديث عن الدولة العصرية الحديثة. أما إذا كانت مجرد أداة في يد النظام موجهة نحو الشعب، فإننا بذلك بصدد الحديث عن الدولة العربية...

وإن كنا نتحدث عن الحداثة فإننا نتحدث بالضرورة وبشكل مباشر عن الحكامة الأمنية واحترام التراكم المغربي دستوريا وحقوقيا وديمقراطيا دون الرجوع إلى الوراء...

إن أسباب تنزيل هذا "القانون-المسودة" حول الحصانة العسكرية، لم يكن اعتباطيا بل هو خطوة استباقية تشبه خرق الدستور الذي تمثل في فرض وزير الدولة، وفي تعيين 30 سفيرا قبل بدء الحكومة بأشغالها. إن السرعة والكيفية التي كان يراد بها لهذا القانون المرور "مرور الكيران" من المحطات في ضل حكومة بنكيران الفتية، تثبت بما لا يدعو للشك تشبث الكثيرين بالمغرب العتيق مغرب التخلف والفساد الذي يزعجهم الهواء النقي الذي يهب بأريج الحداثة والديمقراطية والعهد الجديد. كما يدخل تمرير هذا المشروع في إطار تحسب استباقي للأدوار المحتملة للعسكر في المغرب خصوصا بعد هبات الربيع العربي والتي أنعشت الاحتجاجات الشعبية حتى في أعمق أعماق نقاط المغرب العميق.

إننا نقول في النهاية وبكلام شفاف وواضح إن كنا نريد دخول نادي الدول الديمقراطية فعلا لا قولا، فعلينا أن نعترف ونقول أن:

أن ما للعسكر للعسكر، وما للوطن للوطن...

وأن حصانة العسكري هي ضد المدني.

وأن حصانة العسكر هي حصانة "الدولة-النظام" ضد المجتمع.

وأن حصانة العسكر معناه أن الدولة اختارت الحرب على المدنيين ضد مصالح الأمة...

وأن حصانة العسكري، هي استئساد للدولة ضد الشعب...

وأن حصانة العسكر هي استدامة للعقلية المخزنية...

وأن حصانة العسكري هي تراجع وخرق دستوري...

وأن حصانة العسكري دليل على لا مبارحتنا للمخزن العتيق نحو الدولة الحديثة التي تحصد ارتياح الداخل وإشادات العالم الخارجي...

# اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم دورة تكوينية بالحسيمة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الحسيمة–الناضور دورة تكوينية حول موضوع "تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز والرصد والتقصي"، يومي السبت والأحد 09–10 يونيو 2012 بمدينة الحسيمة.

و سيأطر هذه الدورة التكوينية، التي تسعى إلى تقوية قدرات أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور، السيدة جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور، التي تم تنصيبها بتاريخ 09 يناير 2012، تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

## قتل 4 مهاجرين أفارقة بالرصاص بعد ترحيلهم إلى الحدود الجزائرية

أفاد بلاغ صادر عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة تاوريرت، أن الدرك الجزائري قتل رميا بالرصاص أربعة مهاجرين أفارقة ينحدرون من دول جنوب الصحراء، وذلك يوم الأربعاء الماضي، بعدما رحلتهم السلطات المغربية إلى الحدود الجزائرية.

وذكر البلاغ أن هؤلاء المهاجرين يحملون الجنسية النيجيرية كانوا ضمن مجموعة من المهاجرين اعتقلتهم المصالح الأمنية خلال الأسبوع الماضي في إطار الحملة التمشيطية التي شنتها ضدهم السلطات المحلية بمدينة تاوريرت، وتمن ترحيلهم في ظروف وصفت ب" اللاإنسانية إلى الحدود المغربية الجزائرية.

وأضاف البلاغ، أنه قبل ذلك بيوم واحد، أنه في إطار حملة المطاردة التي شنتها مختلف المصالح الأمنية، بترت يد مهاجر آخر ينحدر من دولة نيجيريا، بعد سقوطه من إحدى عربات القطار، كما أسفرت حملة المطاردة عن إعتقال ثمانية مهاجرين من جنسيات مختلفة.

كما أورد بلاغ الجمعية، أن مهاجرة إفريقية من أصول نجيرية بالغة من العمر 22 سنة، تعرضت للاغتصاب على الحدود المغربية الجزائرية، وذلك بعد ترحيلها رفقة مجموعة من المهاجرين.

وكانت عناصر الشرطة بمدينة تاوريرت، قد اعتقلت نهاية الأسبوع الماضي، العديد من المهاجرين الأفارقة مباشرة بعد إدلائهم بشهادات لوفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قام بزيارة للمدينة للتحقيق في قضية رجم مجموعة من المهاجرين بالحجارة وإحراق البراريك التي كانوا يقيمون بداخلها بالقرب من محطة القطار.

## ذ.الصديق كبوري "الشذوذ الجنسي بالسجون المغربية"

ترددت كثيرا قبل إن انشر خلاصات بحثي المتواضع حول الشذوذ الجنسي بالسجن المحلي بوجدة ، لكن في الأخير عقدت العزم على النشر و النبش في هدا الموضوع بغض النظر عن كل العواقب الممكنة.
لكن ما أثلج صدري هو إن خلاصات البحث عرفت انتشارا ورواجا واسعا ، فقد تم نشرها في أزيد من 20 جريدة ورقية والكترونية ، كما تم فتح نقاش واسع بين مرجعيات مختلفة ، فهناك من حبذ النشر ورأى فيه خلخلة للطابوهات ، وهناك من ثمن كل المقترحات التي قدمتها لعلاج الظاهرة ، بل اعترها مساهمة في العلاج ، وهناك من اقترح العلاج النفسي ، وهناك من اقترح اللجوء إلى الدين وهناك وهناك...
الآن وبعد أن أصبحت هناك مسافة بيننا وبين تاريخ النشر ، فانه يحق لي فعلا أن اجزم بان تلك الخلاصات لم تكن صيحة في واد ، فقد تلقفها السياسي والحقوقي ورجل الدين والمصلح الاجتماعي ورجل الدولة ....الخ
فقد نظمت الزيارات إلى السجون من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان ، ومجموعة من البرلمانيين والبرلمانيات بعد أن كانت السجون قلاعا محصنة.
والاهم من ذلك وحتى قبل صدور تقارير هده الزيارات والاطلاع عليها من لدن الرأي العام الوطني والدولي ، فقد صرحت النائبة البرلمانية فوزية الأبيض عن حزب الاتحاد الدستوري بتزايد الشذوذ الجنسي بالسجون المغربية فور خروجها من سجن عكاشة ، اعتمادا على شهادات صادمة استقتها من سجينات.

إضافة إلى دلك فقد علمت من مصادر مؤكدة أن السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج قد قام بزيارة للسجن المحلي بوجدة يوم 28 ماي 2012 ، لعقد لقاءات مع المسؤولين المحليين والجهويين ، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ، ومما لا شك أن من القضايا التي حملها معه إلى الجهة واقع السجون المغربية خصوصا سجن وجدة.
إنني في هدا المقال أؤكد ما قدمته من مقترحات لعلاج ظاهرة الشذوذ الجنسي في السجون المغربية ، كما أدعو الجهات المعنية إلى تنظيم مناظرة وطنية حول واقع السجون المغربية تشارك فيها الأحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية والمؤسسات الرسمية بما فيها مؤسسة محمد السادس والفعاليات الفكرية والاجتماعية والطبية وممثلين عن السجناء الجدد والقدامى.

ملحوظة لها علاقة بما سبق :

أنجزت الصحفيتان حكيمة احاجو وسناء بوخليص تحقيقا متكاملا بعنوان في سجوننا شذود : الإرث الثقيل لبناشم في مجلة مغرب اليوم العدد 19 من 1 إلى 7 يونيو 2012 وقد تضمن عدة شهادات صادمة حول واقع الشذود بالسجون المغربية ، كما أحال على خلاصات بحثي الميداني.

# بلاغ صحفي حول زيارة تفقدية للسجون بالناظور و الحسيمة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة/الناظور في إطار برنامج عملها لزيارة مراكز الاحتجاز، يومي الخميس 7 و الجمعة 8 يونيو زيارات تفقدية لكل من السجن المحلي بالناظور و السجن المحلي للحسيمة على التوالي.

الزيارات التي قام بها وفد مختلط من اللجنة الجهوية و المجلس الوطني و المرصد الوطني للسجون اطلعت على أوضاع الاحتجاز بالسجون المذكورة كما تفقدت ظروف النزلاء و النزيلات و نظمت عدة لقاءات معهم.

هاته الزيارات الأولية ستكون متبوعة بزيارات أخرى في إطار برنامج لتتبع الأوضاع داخل هذه السجون.
**********

*اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الحسيمة– الناظور تنظم دورة تكوينية حول تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز والرصد والتقصي*

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الحسيمة–الناضور دورة تكوينية حول موضوع تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز والرصد والتقصي، يومي السبت والأحد 09–10 يونيو 2012 بمدينة الحسيمة.
وسيؤطر هذه الدورة التكوينية، التي تسعى إلى تقوية قدرات أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور، السيدة جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها.
يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور، التي تم تنصيبها بتاريخ 09 يناير 2012، تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.
تذكير:
النشاط: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الحسيمة–الناظور تنظم دورة تكوينية حول تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز والرصد والتقصي
التاريخ والتوقيت: 09 و10 يونيو 2012 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال
المكان: مقر بلدية الحسيمة
الاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور 0539985971 /0672513766/ 0660877771

## اعتقال مهاجر جنوب صحراوي مباشرة بعد لقائه مع المجلس الوطني لحقوق

مصالح الشرطة اعتقلت مجموعة من المهاجرين السود المنحدرين من دول افريقية من دول جنوب الصحراء، وذلك مباشرة بعد لقائهم بوفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي استمع إليهم بخصوص تعرض مجموعة منهم للرجم بالحجارة قبل ترحيلهم إلى الحدود المغربية الجزائرية.

وذكرت المصادر، أن عناصر الشرطة نصبت كمينا لهم بالقرب من مقر « الجمعية المغربية لحقوق الإنسان »، وذلك بعد إنهاء المقابلة التي جمعتهم مع وفد من « المجلس الوطني لحقوق الإنسان » الذي قام بزيارة ميدانية مساء الثلاثاء 5 يونيو، قصد المعاينة والتحري في العنف الذي تعرض له هؤلاء المهاجرون طيلة الأسبوع الماضي حيث تعرضت مخابئهم بمحطة القطار لهجوم من طرف الشرطة ومجموعة من المنحرفين والمراهقين الذي قاموا برجمهم بالحجارة وإحراق أفرشتهم وملابسهم ووثائقهم.

وذكر بيان صادر عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن الشرطة اعتقلت المسمى « محمد سونغ » وهو من جنسية كاميرونية بالقرب من مقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان بعد لقاءه بوفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأشار البلاغ إلى أنها المرة الثانية في بحر هذا الأسبوع التي يتعرض فيها هؤلاء « الجنوب ـــ صحراويين » إلى الاعتداء بمحيط مقر الجمعية.

وأوضح البيان، أنه بعد الانتهاء من مقابلة سابقة جمعت مجموعة أخرى من هؤلاء المهاجرين مع أعضاء لجنة الهجرةواللجوء التابعة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت مساء الخميس 31 ماي، وفي طريقهم للبحث عن آماكن في العراء قد تكون مسالكها « آمنة »، استهدفهم بالحجارة رميا ورشقا مجموعة من المراهقين والمنحرفين المسخرين. الشيء الذي أسفر عن جرح العديد منهم، وقد رفضوا الذهاب الى المستشفى للعلاج مخافة من الاعتقال.

وذكر البلاغ أن أعضاء من فرع الجمعية، عاينوا الدماء التي كانت تغمر وجه أحدهم وتملأ قدم آخر والكدمات والخدوش المتفرقة بباقي أجسام هؤلاء الجنوب ـــ صحراويين.

وعبرت الجمعية عن إدانتها لما أسمته التمادي في انتهاكات حقوق المهاجرين الأفارقة، وطالبت بإيجاد حل قانوني وإنساني عاجل لوضعيتهم التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم بالمغرب، مذكرة أجهزة الدولة المسؤولة بضرورة التقيد بضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء طبقا للمقتضيات الدولية ذات الصلة التي التزم بها المغرب احتراما وحماية وإعمالا

## Immigrés clandestins africains : Du Paradis mauritanien à l'Enfer marocain.

*"La situation des immigrés clandestins africains au **Maroc** dépasse tout entendement. Ces migrants qui viennent pour la plupart de la **Mauritanie**, se sentent au Paradis à l'intérieur du territoire mauritanien, où les autorités respectent les droits de l'homme et en particulier ceux des immigrés.*

*L'enfer pour les immigrés débute dès qu'ils franchissent la frontière séparant la**Mauritanie** et le **Maroc** "* Ces propos, rapportés par le site **anbaa**.info citant des agences de presse, serait celui d'un défenseur des droits de l'homme marocain.

On prête à l'**Association marocaine des droits de l'homme** (AMDH), la plus importation organisation non gouvernementale au **Maroc**, citée par plusieurs agences de presse, une invite adressée au premier ministre **Abdel Illah Ben Kirane** et son gouvernement pour une meilleure protection des immigrés clandestins africains, exposés selon l'oganisation, à des violences et à des atteintes inégalables de leurs droits.

Dans une ampliation qui aurait été adressée au ministre de l'Intérieur marocain et à son homologue de la Justice et des Libertés, ainsi qu'au président du **Conseil national des droits de l'homme**, l'**AMDH** assurerait avoir attiré l'attention du chef du gouvernement et à travers lui à l'Etat marocain dans ses différents démembrements, sur leurs engagements internationaux par rapport à la protection des droits de l'homme des immigrés transitant ou vivant sur leur sol, la préservation de leur dignité humaine et de leur vie.

Cette sortie de l'**AMDH** ferait suite à des exactions commises dans la ville de **Tawririt** (dans l'Est marocain), par des bandes d'enfants et de repris de justice contre des immigrés qu'ils auraient lapidés dans leur refuge. Il s'agirait, selon l'**ONG**, d'immigrés en provenance d'**Afrique noire** au sud du **Sahara** pour la plupart. Beaucoup d'entre eux auraient été, selon l'**AMDH**, grièvement blessés par *" ces attaques racistes et inhumaines ".*

L'**ONG** détiendrait des témoignages archivés sur ces pratiques d'un autre âge et dont la responsabilité pleine et entière incomberait à l'Etat marocain. L'**ONG** de souligner selon les mêmes sources, que depuis le lundi 4 juin dernier, un groupe d'immigrés africains serait encerclé, avant d'être lapidé. Cette opération serait toujours en cours, dans une campagne continue que les défenseurs des droits de l'homme dans le Royaume auraient décris de racistes, car ne visant que des immigrés africains.

A ce titre, toutes les issues menant vers les gares routières de **Tawririt** auraient été fermées aux immigrés, qui seraient pourchassés à coups de pierres, de gourdins et d'armes blanches. Il paraît que les immigrés auraient été les plus surpris par ces attitudes, eux qui subiraient depuis quelques jours des assauts discontinus des autorités locales et régionales de la ville de**Tawririt**. Plusieurs dizaines d'entre eux auraient été arrêtés, dont des Camerounais après un long siège des quartiers proches de la gare routière où ils logent.

Les sources soutiennent que l'**AMDH** a rapporté qu'avant leur reconduite aux frontières algériennes, les immigrés subissent des traitements inhumains dégradants, avec des coups et des insultes à connotations racistes et discriminatoires.

L'ONG affirme que sous l'autorité des représentants de l'Etat, les abris de fortune occupés par les migrants de cette ville ont été brûlés, avec leurs biens et leurs documents. Face à cette situation, l'**AMDH** affirme avoir saisi les autorités compétentes pour l'ouverture d'une enquête approfondie sur cette situation afin de mettre un terme à ces comportements racistes envers des immigrés clandestins issus de pays africains au sud du **Sahara.**

Selon un autre défenseur des droits de l'homme, cité par plusieurs agences de presse, la situation des immigrés clandestins africains au **Maroc** dépasse tout entendement. Selon lui, ces migrants qui transitent pour la plupart par la **Mauritanie**, se sentent au Paradis à l'intérieur du territoire mauritanien, où les autorités respectent les droits de l'homme et en particulier ceux des immigrés. L'enfer pour les immigrés, débute selon lui, dès qu'ils franchissent la frontière séparant la **Mauritanie** et le **Maroc.**

Selon les sources de presse, les autorités marocaines estiment à 10.000 le nombre d'immigrés clandestins en provenance de l'**Algérie** et de la **Mauritanie**, alors que les organisations des droits de l'homme les évaluent à plus de 20.000.

**JOB.**

mise à jour 11/06/2012

## Le Maroc cherche-t-il à sanctuariser son armée?

*Un projet de loi garantissant l'immunité des militaires fait débat au Maroc. L'Etat est soupçonné de vouloir protéger une armée souvent accusée de porter atteinte aux droits de l'Homme en toute impunité.*

Le premier projet de loi du gouvernement dirigé par l'islamiste Abdelilah Benkirane, qui prévoit d'accorder aux militaires une immunité pénale contre toute poursuite judiciaire, suscite une vaste controverse et des débats sans fin sous la coupole du parlement et dans la presse locale.

*«Les personnels militaires au sein des Forces armées royales (FAR) qui exécutent des ordres reçus de leurs supérieurs dans la chaîne [de commandement] dans le cadre d'une opération militaire conduite dans le pays, ne pourront faire l'objet d'accusations pénales et bénéficieront de la protection de l'Etat contre toute exposition à des menaces, des poursuites, des attaques, des atteintes, des propos diffamatoires ou des insultes dans la pratique ou dans l'exécution de leurs devoirs ou après celles-ci»,*stipule le chapitre 7 de ce projet de loi.

En somme, la loi garantit aux militaires des forces armées marocaines une immunité absolue contre les poursuites pénales pour les opérations militaires réalisées sur le territoire national en vertu des ordres reçus de leur supérieur hiérarchique.

Elle prévoit également que l'État protège les membres des forces armées contre les poursuites ainsi que la critique ou toute accusation.

### Une immunité *«vague et inacceptable»*

Ce nouveau texte accorde une immunité *«vague et inacceptable»* à l'institution militaire, a déclaré le secrétaire général du parti Authenticité et Modernité (PAM) Abdelatif Wahbi. Le PAM qui avait été créé par Fouad Ali El Himma, un intime du roi, avait pourtant jusqu'à son basculement dans l'opposition, été un parangon du tout-sécuritaire.

*«Nous mettons en garde contre les conséquences néfastes de l'adoption de ce chapitre»,* a-t-il poursuivi, sans rejeter explicitement le concept de l'immunité. *«Mais nous voulons la réduire et la cadrer, de manière à éviter toute conséquence et répercussion négative résultant des revers qui pourraient accompagner cette immunité».*

Le responsable politique a suggéré de demander l'avis du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Ce dernier, proche de l'institution royale, a finalement plaidé pour une révision du texte.

Le ministre délégué à l'administration de la Défense nationale Abdellatif Loudiyi s'est défendu quant à lui de toute volonté politique de sanctuariser l'armée.

*«Il s'agit de protection, non d'immunité. Si quelqu'un a commis un crime, il sera déféré devant les tribunaux»,* a-t-il déclaré, *«La loi protège les personnels militaires dans l'exercice de leurs missions et de leurs devoirs nationaux»,* a-t-il ajouté.

## Un désaveu juridique à l'international

Il n'a pas convaincu la Commission internationale de juristes (CIJ) basée à Genève qui s'est déclarée profondément préoccupée par le fait que le projet de loi accorde l'immunité pour tous les crimes graves prohibés par le droit international pouvant être commis par les membres des Forces Armées Royales (FAR) en vertu des ordres de leurs supérieurs, notamment les crimes de guerre, les crimes contre l'humanité, les actes de génocide, la torture et les disparitions forcées.

Pour la CIJ, La loi ne prévoit pas non plus de mesures juridiques contre les supérieurs lorsque leurs ordres sont contraires au droit.

Dans un communiqué rendu public, la CIJ a fait cette mise au point:

*«Au cours des cinquante dernières années, les forces armées marocaines et autres services de sécurité (ont) pu agir en toute impunité, sans avoir à rendre compte de leurs actes devant les tribunaux ou le Parlement. Ils ont bénéficié d'une immunité, de fait, contre toute procédure judiciaire pour leur rôle dans les violations de droits de l'homme documentées dans le rapport de 2005 de la Commission de vérité marocaine (ndlr : L'Instance Equité et Réconciliation-IER), notamment les exécutions sommaires et arbitraires, les disparitions forcées, les détentions arbitraires et les tortures et autres mauvais traitements.»*

Et pour cause, *«Il s'agit de l'institution militaire, considérée au Maroc comme sacrée, ne relevant jusqu'ici que du seul pouvoir royal»* rappelle le quotidien Le Soir Echos, qui s'interroge sur le caractère *«intouchable»* de l'armée royale.

## Des dossiers très embarrassants

La proposition de loi a eu au moins l'avantage de délier la parole sur une institution qui ne souffre d'aucun commentaire ou critique dans les agoras publiques. Un parlementaire a même rappelé les exactions dont s'était rendu coupable l'institution militaire dans les années 1950 lorsqu'elle avait maté dans le sang la rebellion du Rif, faisant naître une inquiétude perceptible dans les médias comme Maroc Intelligence ou Al Massae.

Et si d'aventure cette boite de Pandore devait être ouverte, le pouvoir marocain serait effectivement dans l'embarras, tant les implications supposées et jamais éclaircies de l'armée lors de nombreuses vagues de répression contre des civils au Maroc sont légion: massacres durant les grandes émeutes urbaines, embastillement d'opposants dans des bagnes secrets, actes de torture, disparitions forcées, sont autant de plaies jamais cicatrisées de l'histoire récente du Maroc.

Sans parler d'autres dossiers sensibles à l'international, comme celui de l'épisode de la guerre au Zaïre du temps du dictateur Mobutu Sese Seko ou lorsque des troupes marocaines avaient été accusées d'exactions contre des civils dans d'autres théatres d'opération africains sous la bannière des casques bleus des Nations Unies. Le Maroc a aussi activement participé à la*«guerre contre la terreur»* mené par l'administration Bush et aurait torturé sur son sol des ressortissants étrangers.

Certains hauts gradés, comme les généraux Hosni Benslimane et Hamidou Laânigri poursuivis et recherchés par la justice espagnole pour *«actes de génocide au sahara Occidental»* selon l'accusation, sont d'ailleurs demeurés d'active au sommet de la hiérarchie militaire, malgré un mandat d'arrêt émis par Interpol à leur encontre.

Une situation que le Maroc partage avec les pires dictatures qui protègent leurs dirigeants de toute extradition ou de comparution devant une instance judiciaire internationale. Le Maroc n'a d'ailleurs pas ratifié le traité instituant la Cour Pénale Internationale (CPI).

**Une omerta persistante sous Mohammed VI**

Malgré son discours de réconciliation, Mohammed VI n'a jamais permis la mise en cause de ses officiers supérieurs, pour la plupart hérités de son père Hassan II. Ces derniers avaient d'ailleurs fait montre d'une grande fébrilité lorsque l'Etat, pressé par l'opinion publique nationale et internationale sur les cas des milliers de disparus durant les *«années de plomb»,* s'était vu forcé d'admettre une part infime de sa responsabilité, sans pour autant faire toute la lumière, ni juger les auteurs de ces crimes demeurés jusqu'ici impunis.

Depuis la montée de Mohammed VI sur le trône, l'omerta au sein de l'armée a d'ailleurs subsisté comme l'ont démontré les affaires du capitaine Mustapha Adib qui avait révélé la corruption généralisée au sein de ses rangs et celle du colonel Terhzaz, accusé de haute trahison pour avoir fait état au roi de la situation sociale des vétérans de la guerre contre le Polisario.

Mieux, la nouvelle constitution du Maroc maintient l'armée dans une zone de confort institutionnel sans égale, au point où d'aucuns la définissent même comme une *«milice»* au service de la monarchie.

Le dernier rapport de Christopher Ross, l'envoyé spécial des Nations Unies, sur les violations des droits de l'Homme commises par l'armée marocaine au Sahara Occidental et qui lui a valu le désaveu du Maroc ne serait pas non plus étranger au projet de loi d'immunité des militaires.

Budgétivore, secrète, bardée de privilèges et de passe-droits, corrompue, l'institution militaire demeure toujours taboue. Ouvrir la moindre brèche dans son sanctuaire est considéré comme un acte antipatriotique voire de sédition. En définitive, la loi en gestation ne servirait qu'à graver dans le marbre cet état de fait.

***Ali Amar***